«التجارة» تؤيد تعديل التعريفة الجمركية لواردات حديد التسليح بدول الخليج

أرسلت وزارة التجارة والصناعة كتابا لوزارة المالية تضمن تأييدها لقرار لجنة التعاون الصناعي الخاص بتعديل التعريفة الجمركية الموحدة على واردات دول مجلس التعاون الخليجي من حديد التسليح. جاء ذلك ردا على كتاب ارسلته وزارة المالية لـ«التجارة» مؤخرا تضمن كتاب الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بشأن طلب مرئيات الدول الأعضاء حيال توصية لجنة التعاون الصناعي بتعديل التعريفة الجمركية الموحدة على واردات دول المجلس من حديد التسليح.

عاطف رمضان

انطلاق انتخابات نصف أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت غدا لانتخاب 12 عضوا من بين 19 مرشحا

اقتصاديون لـ «الأنباء»: الغرفة سند للحكومة في الأزمات

«الغرفة» تستعد غدا لاستقبال المرشحين للانتخابات النصفية لعضوية مجلس الإدارة

طارق المطوع

خالد مشاري الخالد

محمد كاكولي

المطوع: الغرفة حلقة وصل بين القطاع الخاص والدولة

الخالد: ضرورة خصخصة بعض القطاعات الحكومية

كاكولي: اقتصاد الدولة بحاجة إلى دعم السياسيين

الغرفة دورها فاعل في دعم ومساندة الدولة

القطاع الخاص أسرع من الدولة في حل ومعالجة المشكلات والأزمات

الغرفة تساند الاقتصاد والتجار وتدعم جميع أصحاب الرخص دون تمييز

عبدالرحمن فوزي ـ أحمد موسى

قبل يوم واحد من بدء الانتخابات النصفية لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، وذلك لانتخاب 12 عضوا من بين 19 مرشحا يشكلون نصف أعضاء مجلس إدارة الغرفة، ذكر عدد من الاقتصاديين في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» ان الغرفة دائما تدعم وتساند الدولة في حل المشاكل الاقتصادية العالقة، وكان آخر ما قدمته مذكرة كاملة وبالتفصيل عن الاصلاح الاقتصادي تعبر عن وجهات نظر دقيقة ومدروسة.

حلقة وصل

وفي هذا الاطار، قال عضو مجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة طارق المطوع: ان الغرفة تدعم القطاع الخاص بشكل كامل، وهي بذلك تعتبر حلقة وصل ما بين هذا القطاع والدولة.

وأضاف ان الغرفة قدمت مذكرة كاملة للإصلاح الاقتصادي بالتفصيل، لافتا الى أن دورها دائما فعال في دعم ومساندة الدولة في مشاكلها، موضحا ان دور القطاع الخاص أسرع من دور الدولة خصوصا في حل ومعالجة المشكلات والأزمات عبر خطط مدروسة بشكل مفصل ودقيق.

خصخصة القطاعات

من جانبه، أكد خالد الخالد الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الخالد ان الغرفة لا تمانع في دخول مرشحين جدد واستقبال تجار أصحاب الأفكار النيرة.

ورأى الخالد أن هناك أمورا كثيرة تقوم بها الحكومة ويجب أن من مهام القطاع الخاص للمساهمة بها وتحريك الامور العالقة، أي بمعنى آخر يجب خصخصة بعض القطاعات لدعم الاقتصاد الوطني، موضحا ان الدولة تعتبر رأسمالية ولكن في الحقيقة هي اشتراكية، مشددا على ضرورة وجود تجارة حرة وتسهيل للتجارة البينية.

دعم السياسيين

بدوره، يرى عضو مجلس إدارة الغرفة محمد كاكولي ان اقتصاد الدولة بحاجة للدعم من السياسيين، مشددا على ضرورة ان يكون هناك موازنة وارتباط بين الاقتصاد والسياسة.

وقال كاكولي: إن الغرفة دائما تدعم وتساند الاقتصاد والتجار بشكل عام، وهي بالأساس حلقة وصل بين القطاعين العام والخاص.

وحول انتخابات الغرقة المقرر إجراؤها غدا، أكد كاكولي أن الغرفة تدعم جميع أصحاب الرخص بدون تحيز، وقادرة على حل مشاكل التجار الكويتيين حتى لو كانوا خارج البلاد، وفي الوقت عينه تلاحق الشركات التي لديها منتجات غير صالحة أو غير مطابقة للمواصفات عبر قسم داخل الغرفة مختص بتلك الحالات.

وحول ما تعانيه ميزانية الدولة من عجز جراء انخفاض أسعار النفط، بين كاكولي ان الدولة تعتمد بنسبة 90٪ على النفط، مشيرا الى انه لابد أن تكون هناك بدائل ومصادر متنوعة للدخل.

وزاد ان الغرفة تعتبر حلقة وصل بين جميع الجهات الحكومية كوزارة التجارة والصناعة وهيئة الصناعة والشؤون وغيرها لتيسير أمور التجار وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة.

يذكر أن غرفة تجارة وصناعة الكويت تأسست بموجب مرسوم بقانون صدر عام 1959 أكسبها وضعا مؤسسيا متميزا لتكون بذلك مؤسسة ذات نفع عام تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ماديا ومعنويا، وينتخب مجلس إدارتها بالكامل ديموقراطيا من قبل جمعيتها العامة، ويعد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمنزلة متطوعين للخدمة العامة دون مقابل. فيما تتكون مواردها من اشتراكات أعضائها ورسوم خدماتها دون أي دعم حكومي، ورأيها يكون لازما في كل ما يتعلق بالمسائل والتشريعات ذات الطابع الاقتصادي.

ويتألف مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت من 24 عضوا ومدة عضوية مجلس الإدارة 4 سنوات، وتجري الانتخابات كل سنتين لانتخاب نصف عدد أعضاء المجلس.

قائمة المرشحين لانتخابات الغرفة

- علي محمد ثنيان الغانم
- طلال جاسم محمد الخرافي
- عصام محمد عبدالرحمن البحر
- عبدالله سعود عبدالعزيز الحميضي
- عبدالله عبد اللطيف العلي الشايع
- داود سليمان عبد الرسول معرفي
- أحمد سليمان القضيبي
- أسامة محمد يوسف النصف
- دبوس فيصل غانم الدبوس
- بدر عبد المنعم العتيبي
- سالم خالد الجميعان
- سعد حمدان محمد شرار
- سليمان عثمان سليمان الكوح
- صالح محمد صخي
- طارق بدر سالم المطوع
- علي حسين مكي الجمعة
- عمران حبيب جوهر حيات
- محمد إبراهيم العبيدلي
- محمد حمود زامل الفجي

بانخفاض نسبته 1,3٪ لإجمالي السوق.. وللشركات الكويتية بـ 2,6٪

1,6 مليار دينار أرباح الشركات المدرجة في 2015

شريف حمدي

بلغ إجمالي أرباح الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية التي أعلنت نتائجها المالية لعام 2015 بعد انتهاء موسم الإفصاح وعددها 172 شركة نحو 1,601 مليار دينار بتراجع في الأرباح بنسبة 1,3٪، وذلك مقابل نمو بلغ 7٪ في عام 2014، حيث بلغت أرباح تلك الشركات في 2014 نحو 1,622 مليار دينار.

ورصدت «الأنباء» مستندة إلى أرقام شركة كامكو للاستثمار ما يلي:

● بلغ إجمالي أرباح الشركات الكويتية التي أفصحت عن نتائجها 1,451 مليار دينار مقابل 1,490 مليار دينار في العام قبل الماضي بنسبة انخفاض 2,6٪.

● حقق قطاع النفط والغاز خسائر بنسبة كبيرة بلغت 4635٪، وكان الوحيد بين قطاعات السوق الذي حقق خسائر مقابل 5 قطاعات حققت نموا بالأرباح و6 قطاعات حققت تراجعا بالأرباح، ويعد السبب الرئيسي في هذه الخسائر البالغة 11 مليون دينار مقابل نحو 24 ألف دينار مكاسب في 2014 هو الانخفاض الحاد في أسعار النفط بالسوق العالمي وانعكاس ذلك على نتائج الشركات العاملة بالنفط ومشتقاته.

5 قطاعات فقط حققت نموا في الأرباح وهي كالتالي:

● جاء قطاع التكنولوجيا في الصدارة من حيث النمو في الأرباح بنحو 89٪، بإجمالي أرباح 4,7 ملايين دينار في 2014، وجاءت هذه النتائج الإيجابية لتعزز نشاط القطاع علما بأنه تحول للربحية في 2014 مقابل خسائر في 2013.

● حل قطاع التأمين ثانيا من حيث النمو في الأرباح بنسبة 48,7٪، بإجمالي أرباح بلغت 37,1 مليون دينار مقابل 24,9 مليونا في 2014.

● بالمرتبة الثالثة حل قطاع البنوك بنمو نسبته 7٪، محققا أرباحا قيمتها 858,2 مليون دينار مقارنة مع 802 مليون في العام قبل الماضي، ويعد أهم أسباب النمو الذي حققته البنوك الكويتية هو انخفاض مخصصات البنوك في 2015 إلى نحو 595 مليون دينار مقارنة مع نحو 612 مليون دينار في 2014، وهو ما ساهم في زيادة التوزيعات النقدية للبنوك الكويتية لعام 2015 كما أشارت «الأنباء» في تقرير سابق، حيث بلغ إجمالي التوزيعات 343 مليون دينار وهو الأعلى منذ 2008.

● حافظ قطاع السلع الاستهلاكية على تحقيق النمو للعام الثاني على التوالي بنسبة 5,5٪، مقارنة مع نمو 2,2٪ بالعام قبل الماضي، إذ بلغ إجمالي الأرباح 71,5 مليون دينار ارتفاعا من 67,8 مليونا في 2014.

● شهد قطاع الخدمات الاستهلاكية تحولا إلى الربحية بعد أن كان على خسائر في 2014، إذ بلغ إجمالي أرباح القطاع في العام الماضي 52,4 مليون دينار مقابل خسائر 2,9 مليون دينار في العام الذي سبقه.

6 قطاعات تراجعت أرباحها في العام الماضي وأبرزها ما يلي:

● قطاع الرعاية الصحية جاء في صدارة القطاعات المتراجعة بنسبة 85٪، حيث بلغ إجمالي ما حققه القطاع في 2015 نحو 1,2 مليون دينار فقط، مقارنة مع نحو 8,4 ملايين دينار في 2014.

● حقق قطاع المواد الأساسية انخفاضا في الأرباح بنسبة 21٪، إذ بلغ إجمالي ربح شركات القطاع 15,1 مليون دينار مقارنة مع 19,1 مليون دينار.

● شهد قطاع الاتصالات انخفاضا في الأرباح بنسبة 20,6٪، نتيجة المنافسة بين الشركات وبعضها من جهة، وتكنولوجيا الهواتف الذكية التي تتيح الاتصال والتواصل المجاني ما ضغط على صافي الدخل من العمليات الأساسية من جهة أخرى، وبلغ إجمالي ما حققته شركات القطاع الأربع 218,3 مليون دينار في العام الماضي، تراجعا من 274,8 مليونا في العام قبل الماضي.

● تراجع أداء قطاع العقار في العام الماضي بنسبة 17,3٪، إذ بلغ إجمالي ربح الشركات العقارية 135,4 مليون دينار انخفاضا من 163,8 مليونا في العام قبل الماضي.

● انخفضت أرباح الشركات الصناعية بنسبة 16,8٪ بتحقيق أرباح صافية بلغت 135,9 مليون دينار مقارنة مع 163,3 مليونا في 2014.

● تراجع أداء الشركات الاستثمارية العام الماضي بنسبة 15,4٪ بتحقيق أرباح بلغت 82,6 مليون دينار مقابل 97,7 مليونا في العام قبل الماضي.

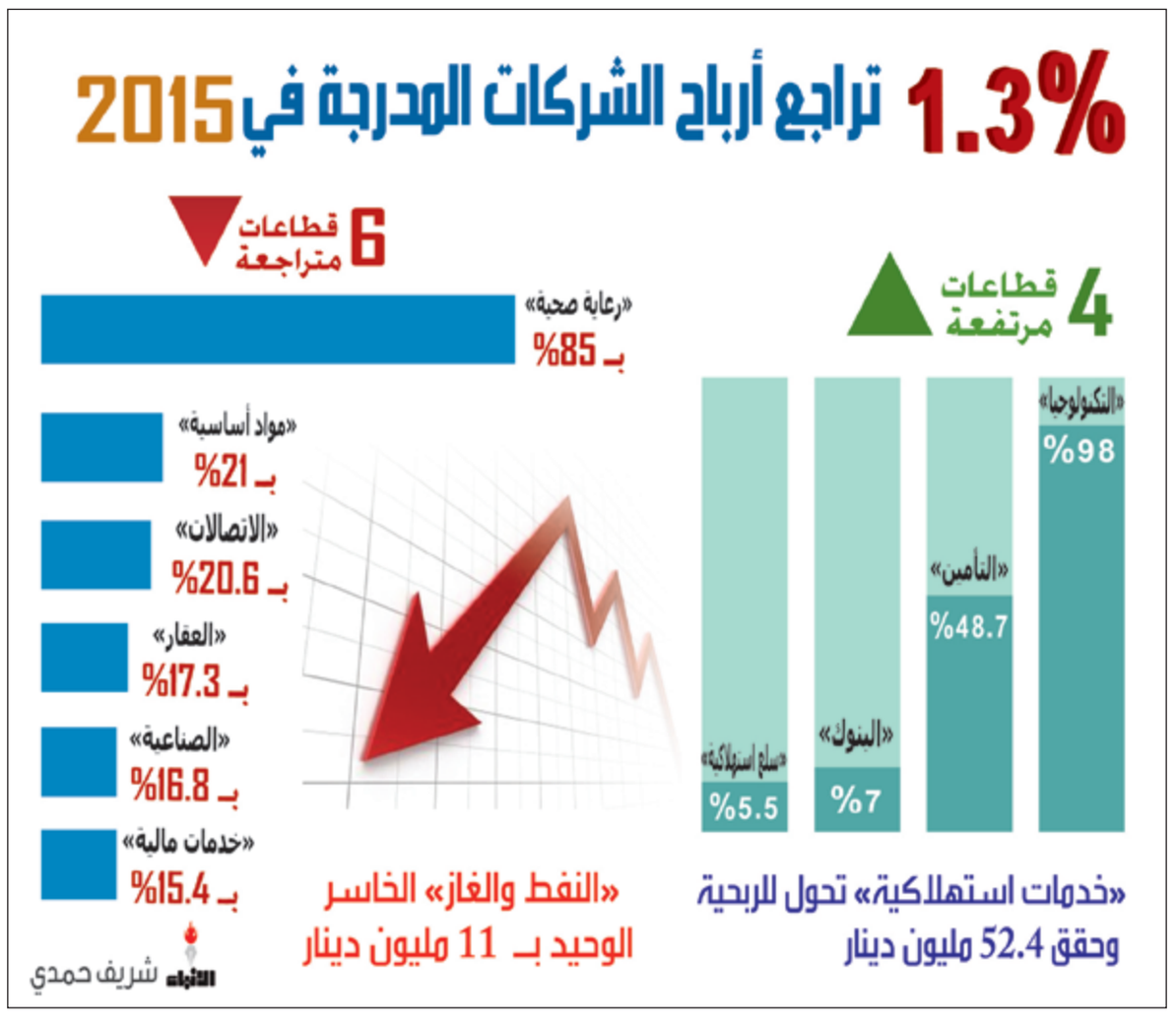

«النفط والغاز» الخاسر الوحيد بين قطاعات السوق بـ 4635٪ بسبب انهيار أسعار النفط

«البنوك» في الصدارة بـ 858 مليون دينار تشكل 53,6٪ من الإجمالي بنمو 7٪

20,6٪ تراجع أداء قطاع الاتصالات.. و15,4٪ للشركات الاستثمارية